

الحلقة الثانية من سلسلة وثائقي الكتابب: لعبة الخداع التي يمارسها البنك
الدولي وصندوق النقد الدولي



نشرت الكتابب، الجناح الإعلامي لحركة الشباب المجاهدين، الحلقة الثانية من الوثائقي الكبير: "لعبة الخداع التي يمارسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي". وتناولت هذه الحلقة تفاصيل العنوان: "تخفيف الديون: الاحتلال المتخفي".

وافتتحت الحلقة الثانية، بلقطات للرئيس الصومالي وحكومته وتلاوة لقول الله تعالى
(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (11) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة: 11-12]



2- تخفيف الديون: الاحتلال المتخفي

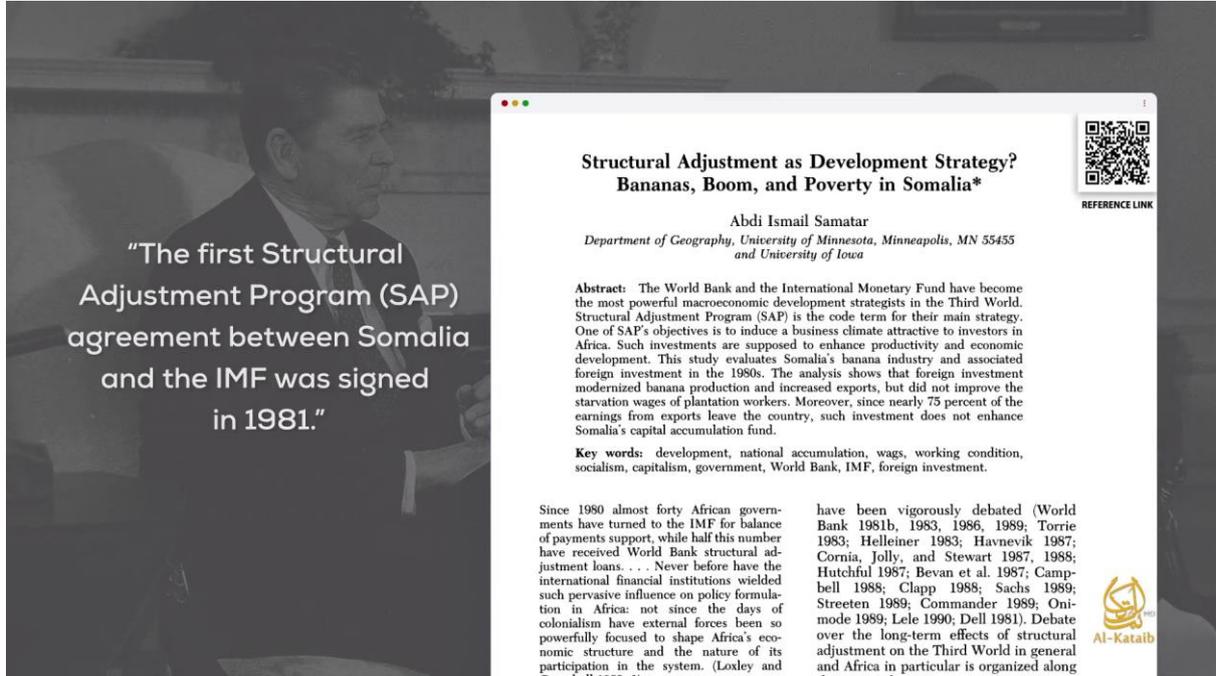
02 DEBT RELIEF: COLONIALISM IN DISGUISE





وقال المعلق، بينما تعرض اللقطات صوراً للعاصمة مقديشو ولقاء الحاكم الدكتاتوري السابق للصومال، سياد بري مع الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان: لقد لعب تدخل صندوق النقد الدولي في الصومال من الستينيات إلى الثمانينيات دوراً مهماً في

المسار الاقتصادي للبلاد. وتوسعت علاقات الصومال مع صندوق النقد الدولي في أوائل الثمانينيات أثناء حكم الدكتاتور المرتد محمد سياد بري.



"The first Structural Adjustment Program (SAP) agreement between Somalia and the IMF was signed in 1981."

Structural Adjustment as Development Strategy? Bananas, Boom, and Poverty in Somalia*

Abdi Ismail Samatar
Department of Geography, University of Minnesota, Minneapolis, MN 55455
and University of Iowa

Abstract: The World Bank and the International Monetary Fund have become the most powerful macroeconomic development strategists in the Third World. Structural Adjustment Program (SAP) is the code term for their main strategy. One of SAP's objectives is to induce a business climate attractive to investors in Africa. Such investments are supposed to enhance productivity and economic development. This study evaluates Somalia's banana industry and associated foreign investment in the 1980s. The analysis shows that foreign investment modernized banana production and increased exports, but did not improve the starvation wages of plantation workers. Moreover, since nearly 75 percent of the earnings from exports leave the country, such investment does not enhance Somalia's capital accumulation fund.

Key words: development, national accumulation, wages, working condition, socialism, capitalism, government, World Bank, IMF, foreign investment.

Since 1980 almost forty African governments have turned to the IMF for balance of payments support, while half this number have received World Bank structural adjustment loans. . . . Never before have the international financial institutions wielded such pervasive influence on policy formulation in Africa: not since the days of colonialism have external forces been so powerfully focused to shape Africa's economic structure and the nature of its participation in the system. (Loxley and

have been vigorously debated (World Bank 1981b, 1983, 1986, 1989; Torrie 1983; Helleiner 1983; Havnevik 1987; Cornia, Jolly, and Stewart 1987, 1988; Hutchful 1987; Bevan et al. 1987; Campbell 1988; Clapp 1988; Sachs 1989; Streeten 1989; Commander 1989; Onimode 1989; Lele 1990; Dell 1981). Debate over the long-term effects of structural adjustment on the Third World in general and Africa in particular is organized along

Al-Kataib

في ذلك الوقت، كانت الصومال تعاني من تحديات اقتصادية كبيرة، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى تقديم أول برنامج للتكيف الهيكلي.

لقد منح البرنامج نظام الباري إمكانية الحصول على القروض، لكنه جاء بشروط صارمة أدت إلى إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي في الصومال.

وشملت هذه التوصيات، من بين أمور أخرى، إلزام الحكومة الصومالية بتبني سياسات إصلاح اقتصادي ليبرالية تهدف إلى صناعة بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي.



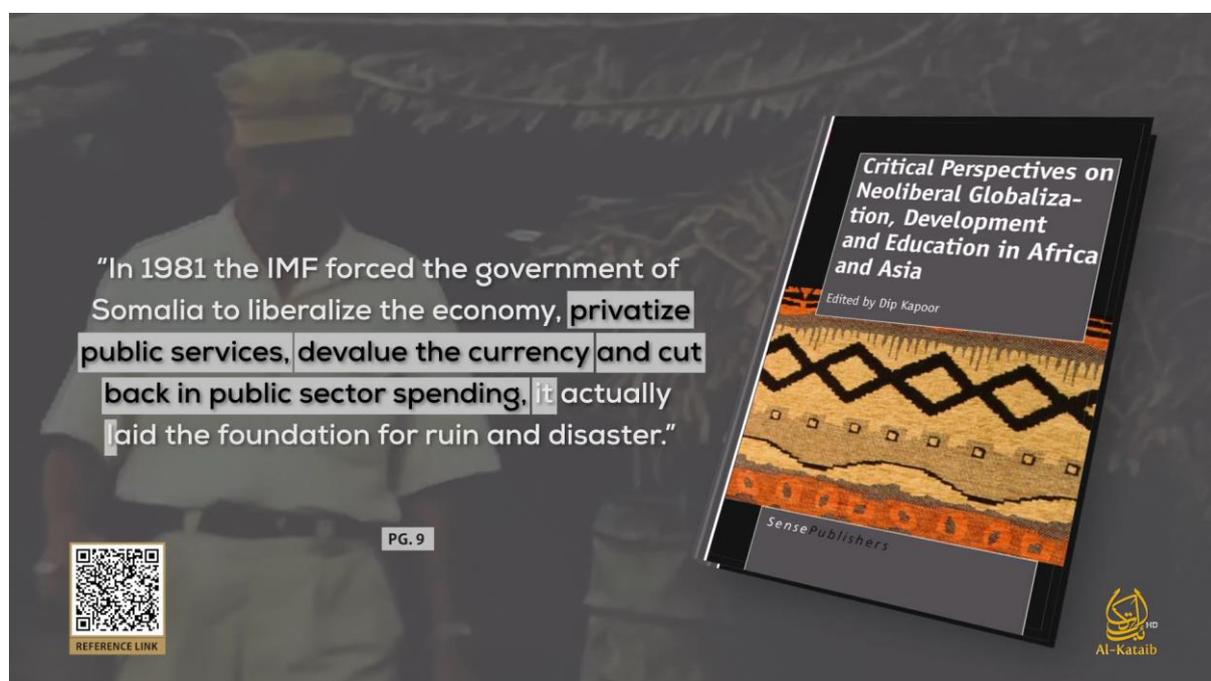
ونتيجة لإصلاحات صندوق النقد الدولي وشروطه، أصبح الاقتصاد الصومالي مفتوحاً أمام الاستثمار الأجنبي، مما جذب المستثمرين الدوليين، بما في ذلك رجال الأعمال الإيطاليين.

دخل الإيطاليون في مفاوضات مع الحكومة الصومالية لاستكشاف الاستثمارات الخاصة المحتملة في صناعة الموز، أحد القطاعات الزراعية الرئيسية في البلاد.

وبحلول عامي 1982 و1983، انتهت المحادثات إلى إنشاء شركة الفاكهة الصومالية، وهي مشروع مشترك بين الصومال ومجموعة ديناڨاي الإيطالية. ولكن، وكما كانت العادة في سياسات صندوق النقد الدولي، فإن الإصلاحات كانت تخدم المصالح الأجنبية بشكل غير متناسب على حساب السكان المحليين.

ورغم أن هذه السياسة أدت إلى تحديث إنتاج الموز وزيادة الصادرات، فإنها لم تفعل الكثير لتحسين ظروف العمال الصوماليين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة والذين كانوا يكافحون في المزارع.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الصادرات، فإن 75% من عائدات الصادرات خرجت من البلاد، مما استفاد منه أصحاب المصالح الأجانب، وليس الشعب الصومالي العادي. وتفاقم الوضع بسبب ظروف العمل القاسية في مزارع الموز، حيث كان العمال يعملون لأكثر من 12 ساعة يوميا مع فترة استراحة لا تتجاوز 40 دقيقة عند الظهيرة. وعلى الرغم من جهودهم، فإنهم يحصلون على أقل من 10 سنتات أميركية في اليوم، وهو مبلغ بالكاد يكفي لتغطية تكاليف الضروريات الأساسية مثل الخبز أو الأرز.



في جوهر الأمر، تم استغلال المسلمين في الصومال للعمل في ظروف شاقة لصالح شركة إيطالية، في حين تم استنزاف موارد بلادهم، كل ذلك نتيجة لسياسات صندوق النقد الدولي، وبصرف النظر عن تحرير الاقتصاد، تضمنت سياسات صندوق النقد الدولي الأخرى خصخصة الخدمات العامة، وخفض قيمة العملة، وخفض الإنفاق في القطاع العام.

لقد مهدت هذه السياسات مجتمعة الطريق لانتهاء الصومال في عام 1991. ومن جانبه، أصبح برنامج صندوق النقد الدولي قمعياً بشكل متزايد، كما أدى إلى تفاقم الصراعات العشائرية القائمة في البلاد. ولجعل الأمور أسوأ، قام النظام الحاكم بتحويل 47% من عائدات التصدير في البلاد إلى دائنين أجانب، بدلا من استخدام الأموال لتخفيف معاناة السكان المحليين.

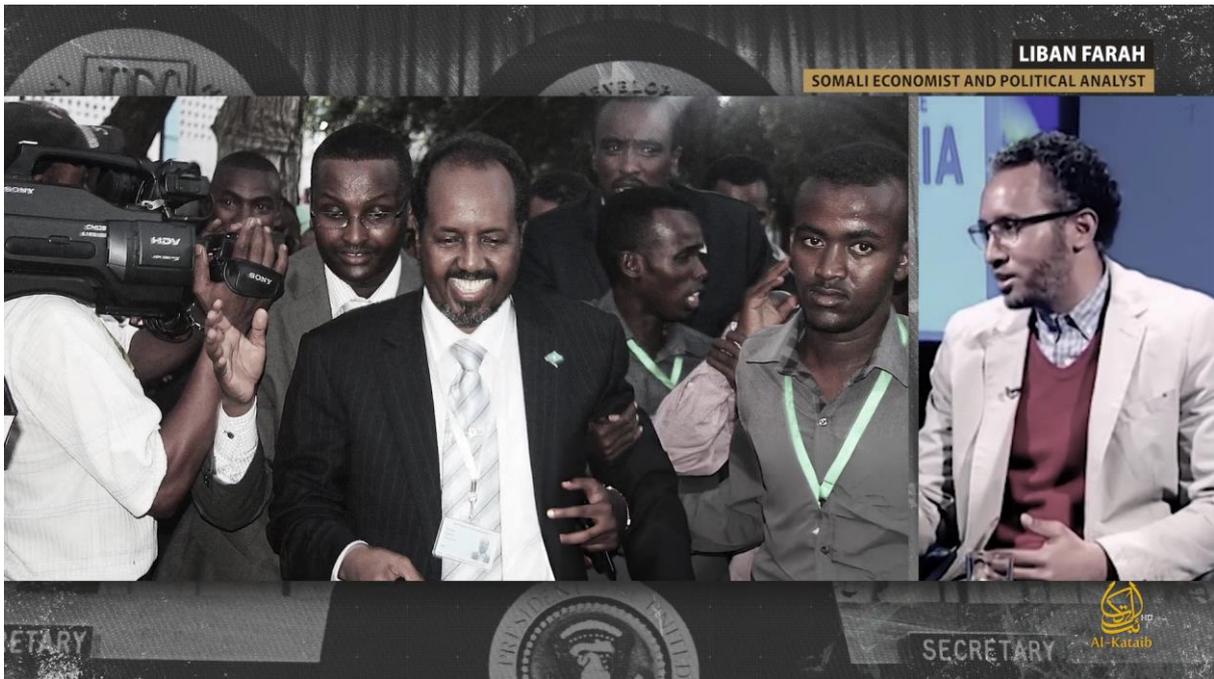


كانت هذه النتيجة نموذجية لسياسات صندوق النقد الدولي، لأنها مصممة لإعطاء الأولوية لمصالح الدائنين على حساب استقرار ورفاهية البلد المضيف. وبحلول عام 1991، وفي ظل هذه الظروف والضغط المتزايدة من داخل البلاد، تمت الإطاحة بمحمد سياد بري، وسقطت البلاد في حرب أهلية. وفي ظل الفوضى التي أعقبت ذلك، قطع صندوق النقد الدولي علاقته مع الصومال، ولم يتم إعادة تأسيسه إلا بعد 22 عاما، تحت قيادة مرتدة أخرى.



في أوائل عام 2013، شرع الرئيس المرتد حسن شيخ محمود في مهمة إعادة العلاقات الصومالية مع المجتمع الدولي. ودخلت حكومته في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى اتفاق في أبريل/نيسان 2013، وبموجب الاتفاق اعترف صندوق

النقد الدولي رسمياً بالحكومة الجديدة، ولكن في المقابل، كان على الصومال أن تعترف بالديون المفترضة المتراكمة في ظل نظام المحرقة وتسدها.



يقول ليبان فرح، خبير اقتصادي ومحلل سياسي صومالي: في الثاني عشر من أبريل 2013 وقعت الحكومة الصومالية رسمياً اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تعترف فيها بسداد ديونها التاريخية.

وكان العديد من هذه الديون غير مبررة، وكان البعض الآخر عبارة عن ديون ربوية صريحة.

وكانت هذه ديوناً كان من حق الحكومة الصومالية رفضها وفقاً للقانون الدولي، لأنها ديون بغیضة لا أساس لها من الصحة.

وإذا قمت بتتبع هذه الديون، فسوف تجد أنه لا يوجد دليل يدعم هذه الادعاءات، وسيكون من المستحيل إجراء عملية تدقيق لفهم خطورة قرار الحكومة المرتدة بقبول الديون المفترضة بشكل أعمى.



وفق الوثائقي، من المهم أن نأخذ في الاعتبار طبيعة القروض التي قدمت للدول الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار منذ ستينيات القرن العشرين فصاعداً. خلال هذه الفترة، كانت العديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك الصومال، خاضعة لحكم عسكري. وعلى الرغم من أن الأنظمة الديكتاتورية كانت تعلم أنها تتعامل مع قادة فاسدين وغير مسؤولين، فإن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي استمرت في منحها القروض.



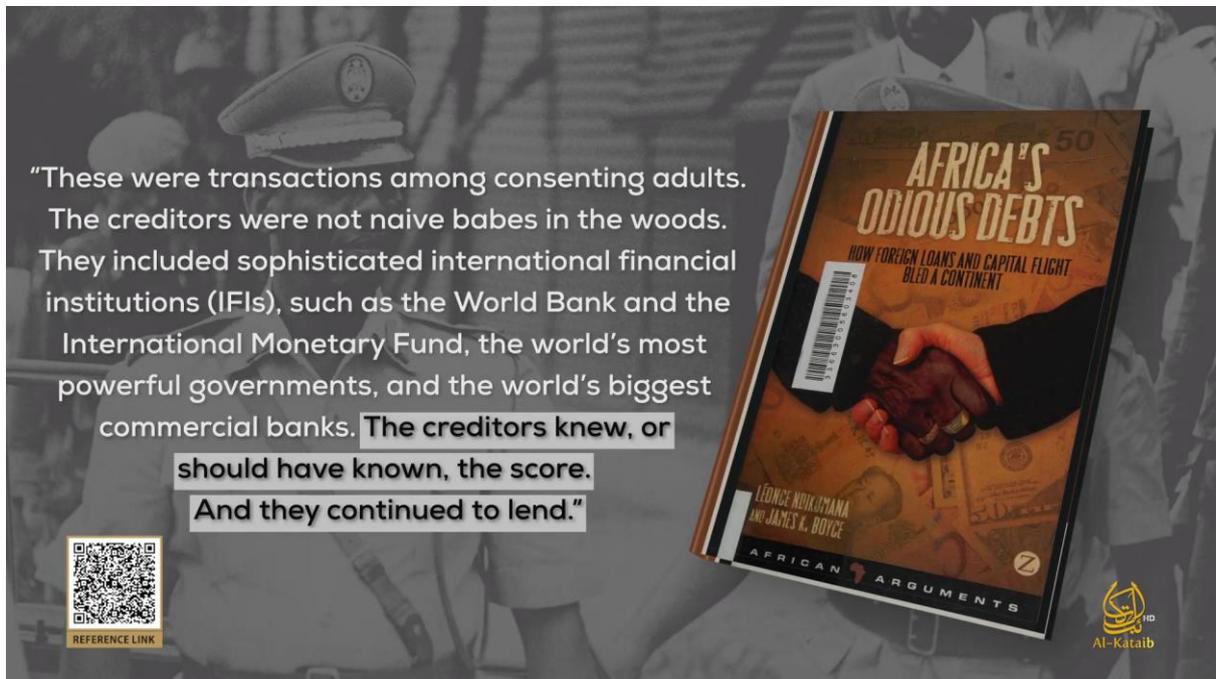
يقول أليكس غلادشتاين، مؤلف كتاب "القمع الخفي: كيف يسوّق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاستغلال على أنه تنمية":

ومن المهم جداً أن نلاحظ أنه في العادة، كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من القروض التي تم منحها، تم منحها إلى ديكتاتوريين، إلى قادة غير مسؤولين.

لذا فالأمر ليس كما لو أن سوهارتو كان يقول: حسناً، دعني أقبل هذه الصفقة. دعني أذهب للتحقق من الناس. دعونا نرى إذا كانوا يوافقون. ولم يكن هذا هو الحال أبداً. لذا، مثل، مثل، هم، كانوا مثل، بخير. مثلاً، بشكل أساسي، وسأشرح الشروط. لكنهم

كانوا يقولون، حسنًا، سنفعل ذلك وسننفذ الشروط. فقط أعطني المال. ولم يخططوا مطلقًا لسدادها.

كانوا يعلمون أنهم لن يضطروا إلى سدادها في الواقع، وكانوا ينفقون المال على الأسلحة وعلى قوات الأمن وعلى القصور وعلى الفساد العام البسيط، وربما يتبقى مبلغ صغير لتمويل البنية التحتية وأشياء أخرى جيدة للشعب. ولكن معظم هذه الأموال كانت على نحو مماثل.

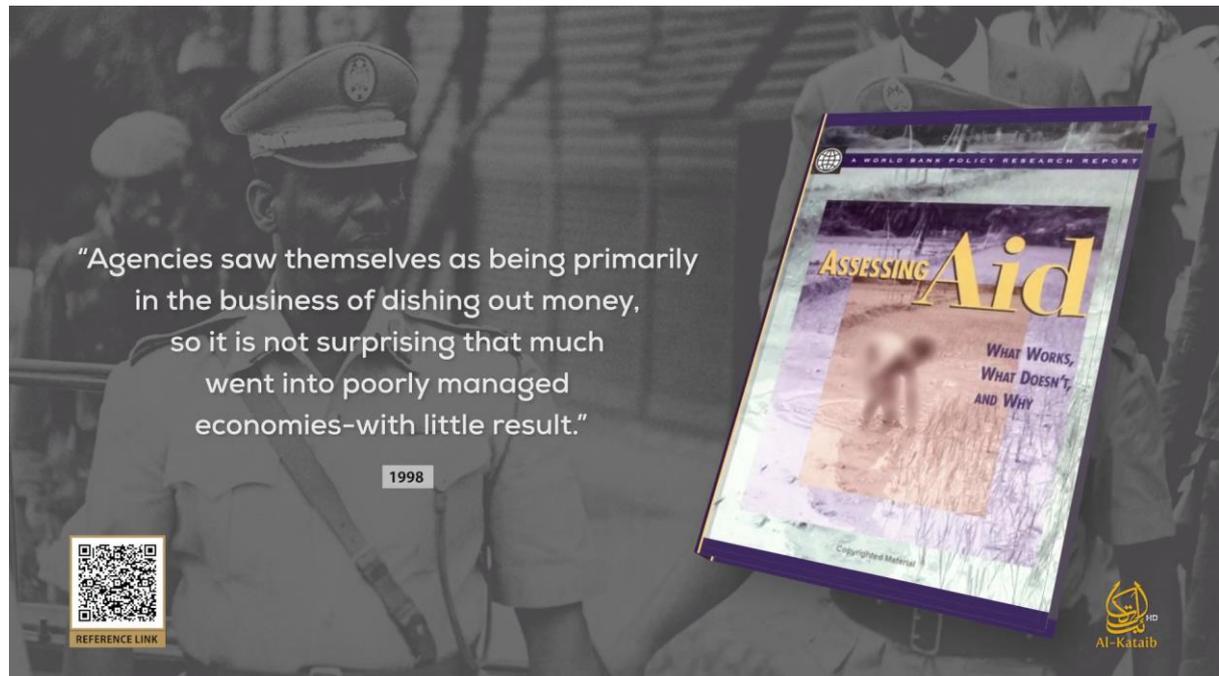


جاء في كتاب "ديون أفريقيا البغيضة: كيف أدّت القروض الأجنبية وهروب رؤوس الأموال إلى استنزاف قارة" لليونس نديكوماننا وجيمس ك. بويس، ص:24: "عندما استنزفت منهم، ولم يكن المقرضون المسؤولون عن صرف هذه القروض، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك التجارية الكبرى والدول الغربية الغنية، ساذجين أو غير مدركين لأفعالهم.

لقد كانوا يدركون تمام الإدراك أن الحكام الدكتاتوريين الأفارقة من غير المرجح أن يسددوا هذه القروض، ومع ذلك فقد واصلوا إقراضهم.

لقد أعطى هؤلاء المقرضون الأولوية للمكاسب قصيرة الأجل على حساب استدامة القروض على المدى الطويل.

وقد أدى هذا النهج قصير النظر إلى ما يعرف باسم "الدفع بالقروض"، وهي ممارسة عدوانية تتمثل في الترويج وبيع أكبر عدد ممكن من القروض، وفي كثير من الأحيان مع عدم مراعاة قدرة المقترض على السداد أو العواقب طويلة الأجل.

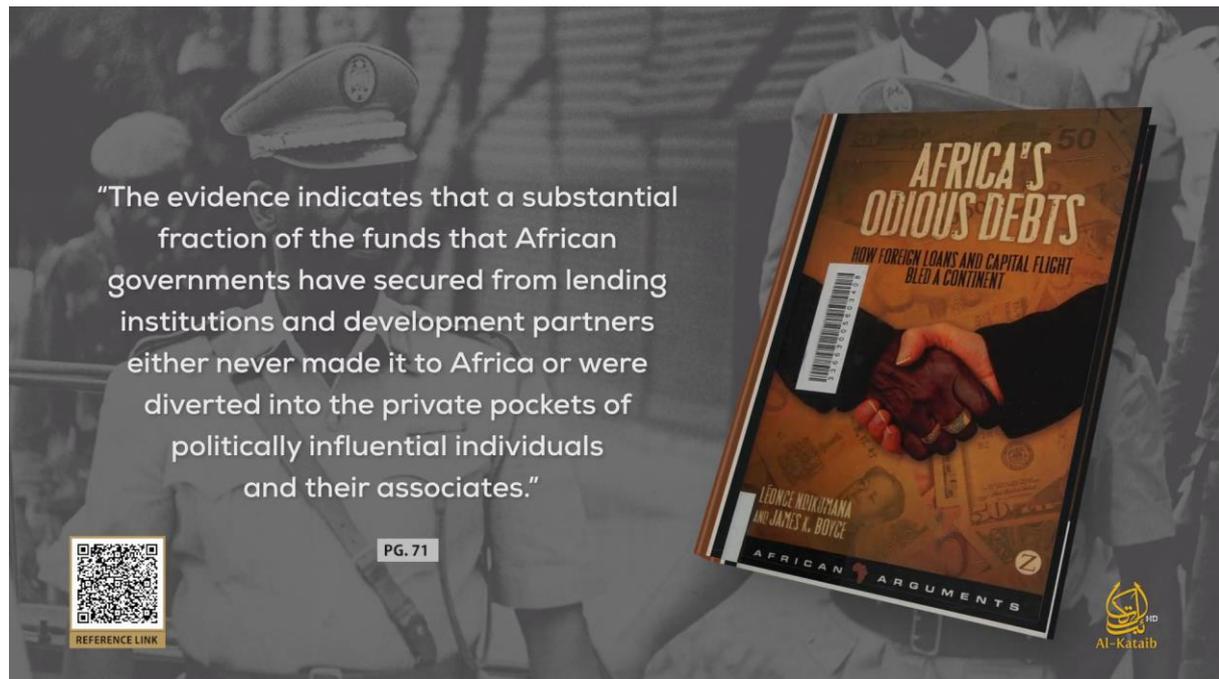


وبالإضافة إلى ذلك، كشف تقييم داخلي أجراه البنك الدولي في عام 1992، والمعروف باسم تقرير وابنهاندز، أن 37.5% من مشاريع البنك التي أنجزت في عام 1991 صنفت على أنها فاشلة، وهي زيادة حادة مقارنة بـ 15% قبل عقد من الزمان.

وأشار هذا الارتفاع الكبير إلى نمط مستمر من ممارسات الإقراض السيئة ونتائج المشاريع غير الفعالة.

وعلى نحو مماثل، أقر تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 1998 بأن الوكالات المالية ركزت على توزيع الأموال أكثر من تركيزها على ضمان استخدامها بفعالية.

وقد أدى هذا إلى دفع استغلالي للقروض حيث كانت مبالغ كبيرة من المال تذهب ببطء إلى الاقتصادات التي تعاني من سوء الإدارة، الأمر الذي لم يحقق سوى القليل من الفوائد الملموسة لسكان البلدان المقترضة.



وجاء في الصفحة 71 من كتاب "ديون أفريقيا البغيضة": وتشير أدلة أخرى إلى أن جزءاً كبيراً من الأموال المخصصة للتنمية في أفريقيا لم تصل إلى القارة أبداً أو تم

اختلاسها من قبل أفراد فاسدين وشركائهم. وقد أدى هذا الاستخدام الخاطئ للأموال إلى ما يسمى بالديون البغيضة.

وهذه الديون تتكبدتها الحكومات لأسباب مفهومة تماماً أن القروض لن تعود بالنفع على البلاد، بل إنها في الواقع تتعارض مع احتياجاتها ومصالحها الحقيقية.

وهذا يعني في الأساس أن الكثير من ديون أفريقيا غير عادلة. عادلة وغير ملزمة، لأن هذه الأموال تم الحصول عليها من قبل أنظمة استبدادية استخدمتها لمزيد من قمع شعوبها، وبالتالي، لا يوجد سبب لمحاسبة الشعوب الأفريقية عليها.

وبدلاً من ذلك، فإن الدائنين الذين قدموا قروضاً عن علم للقادة الفاسدين هم الذين يجب أن يتحملوا اللوم، وليس شعوب هذه البلدان.





يقول المنظر السياسي نعوم تشومسكي: في رأيي أن جزءاً كبيراً من الديون هو ما يسمى من الناحية الفنية بالديون البغيضة. وهذا مفهوم اخترعته الولايات المتحدة في عام 1898 عندما احتلت كوبا. يُطلق على ذلك تحرير كوبا، ولكن في الأساس كان يعني منع كوبا من تحرير نفسها من إسبانيا، وهو ما حدث بالفعل.

كانت الولايات المتحدة تسيطر على كوبا، ولم تكن تريد أن تتحمل كوبا ديوناً ضخمة لإسبانيا، ولم تكن الولايات المتحدة تريد سداد هذه الديون. وأعلن ذلك ما يسمى بالدين البغيض، وهو ما يعني، وهو مفهوم سليم، من وجهة نظري، أن هذا الدين لم يتحمله شعب كوبا.

لقد تم تكبدها من قبل الحكام الديكتاتوريين، وهي ليست خطأ السكان، وبالتالي لا يوجد سبب يجعلهم يدفعونها. لذلك، رفضت الولايات المتحدة سداد الدين لإسبانيا إذا أقرضتك المال، وأنا أعلم أنك مقترض محفوف بالمخاطر إلى حد كبير، لذلك أطلب بفائدة عالية، وأثري نفسي من الفائدة التي تدفعها لي، وإذا لم تتمكن في مرحلة ما من الدفع، إذا كان النظام الرأسمالي هو السبب، فهذه مشكلتي.

هذا هو أساس الدين. ففي أغلب هذه البلدان، الديون تتعلق بالبنوك. إنه ليس الشعب.



وفق الوثائقي، ونظراً للتاريخ الموثق جيداً لممارسات الإقراض الاستغلالية التي تنتهجها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الدائنة الكبرى، فقد يظن المرء أن أي زعيم مسؤول سوف يأخذ الوقت الكافي للتحقيق والتحقق من الديون التاريخية بشكل شامل قبل قبولها بشكل أعمى.

لكن للأسف الشديد، يبدو أن المسؤولية والمحاسبة غائبتان عن قاموس الحكومة الصومالية المرتدة، التي كانت يأسسة من الاعتراف الدولي، فوافقت على سداد القروض المفترضة مع الفوائد المتركمة عليها.



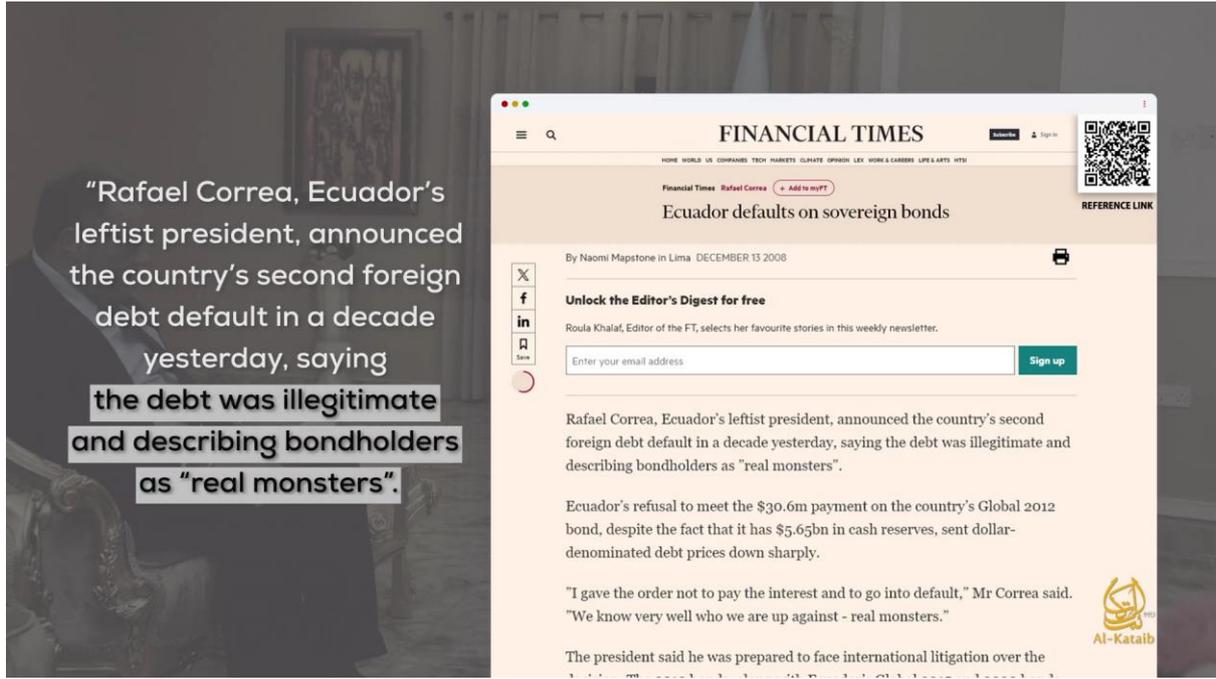
يقول عبد الرحمن بيلي الذي عرفه الوثائقي بكونه وزير المالية، حكومة الصومال المرتدة: أولاً، بعد غرلة الديون، اكتشفنا أن وليس لدينا أي دليل للتحقق من صحتها.

لقد أخبرونا فقط بأننا تكبدنا مثل هذه الديون وأنها يجب أن ندفعها، أما بالنسبة للديون التي يزعم أننا تكبدناها، فلا يمكننا التحقق ما إذا كنا قد تلقينا الأموال بالفعل أم لا.

وذلك لأن جميع الوثائق التي كانت في مقديشو تم تدميرها أثناء الحرب الأهلية، وبالتالي فإننا مجبرون على قبول ما يُملَى علينا.



وفق الوثائقي، تزعم الحكومة الصومالية المرتدة أنها لم يكن أمامها خيار سوى الامتثال لقواعد صندوق النقد الدولي. لكن الحقيقة هي أنهم كانوا ببساطة ضعفاء وخاضعين وراغبين في التحالف مع مماليهم الأجانب، لأنه حتى وفقاً لأطهرهم القانونية الكافرة، كانت لديهم خيارات لتحدي الدين، لكنهم اختاروا التصرف كدمى فحسب.



ومن الأمثلة البارزة على ذلك الإكوادور. في عام 2008، رفض رئيس الإكوادور خدمة الدين الخارجي للبلاد، مؤكداً أنه غير شرعي.

أنشأت الإكوادور لجنة لمراجعة الديون بشكل شامل. وبحلول سبتمبر/أيلول 2008، كشفت اللجنة أن جزءاً كبيراً، ثلثي القروض، كان مخصصاً للنفقات العسكرية في ظل الدكتاتورية التي حكمت البلاد في سبعينيات القرن العشرين، وهو الوضع الذي يذكرنا بعهد الدكتاتور الصومالي محمد سياد بري.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد التقرير الممارسات المفترسة للدائنين الذين فرضوا شروطاً ظالمة على الإكوادور بالتواطؤ مع الزعماء الوطنيين الفاسدين في حالة الصومال، ولم يكن المبلغ الدقيق للدين المفترض معروفاً حتى في البداية، ولم يكن ينبغي لأي زعيم مسؤول أن يقبل رقماً تم انتزاعه من الهواء، لكن الزعماء المرتدين عديمي الحيلة قبلوه على أي حال.

"Amazingly, or perhaps more appropriately criminally, as one independent source gives total debt of Somalia in 2013 as \$3.054 billion, IMF imposed debt on Somalia under suspect circumstances for that same year of 2013 was \$4.989 billion. We find a massive hike of \$1.935 billion which is both unaccounted for and remains unexplained!"



وما يثبت خداع الدائنين هو أنه في عام 2013، قدرت مصادر مستقلة الدين المفترض للصومال بنحو 3.054 مليار دولار، لكن صندوق النقد الدولي أفاد برقم أعلى بكثير بلغ 4.989 مليار دولار، مما صنع تناقضاً يقارب 2 مليار دولار.



وعلى الرغم من هذه المشكلة الصارخة، قبلت القيادة المرتدة في الصومال المبلغ المبالغ فيه دون احتجاج. ولكن حتى هذا الكشف المهم لم يثني الزعماء المرتدين الضعفاء عن الاستمرار في الخضوع للقوى الأجنبية على أساس أنهم الآن على الطريق نحو تخفيف الديون لفهم الآثار المترتبة على هذا الوضع بشكل كامل، من الضروري الخوض في تفاصيل ما يسمى بتخفيف ديون الصومال وفهم الطبيعة الحقيقية للاتفاقيات التي أبرمت.

في ديسمبر/كانون الأول 2023، حيث احتفلت الحكومة الصومالية المرتدة بفخر بما وصفته بالإنجاز الضخم المتمثل في الوصول إلى نقطة الانتهاء من مبادرة صندوق النقد الدولي بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو h, i, p, c ، وقد تميز الحدث بإعلانات عظيمة عن النجاح. ولكن في خضم الاحتفالات، أعطى المسؤولون المرتدون أرقامًا متضاربة بشأن المبلغ الذي من المفترض أنه تم العفو عنه.

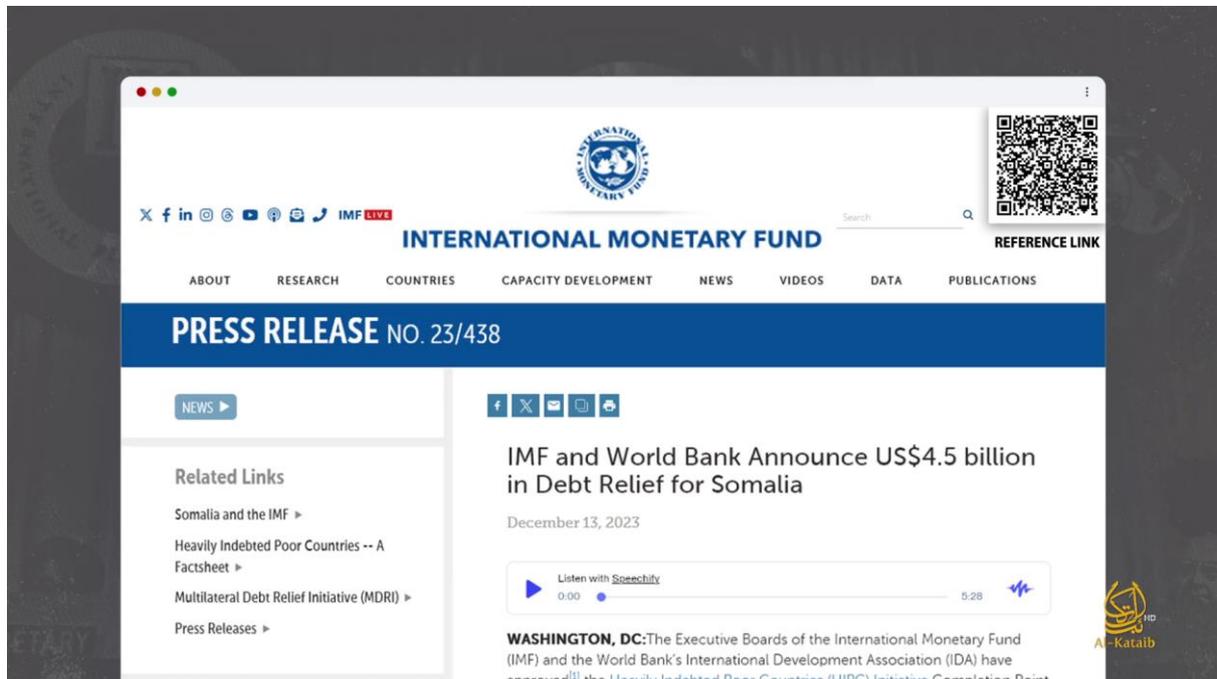
حتى أن رئيس الوزراء أعطى الانطباع بأن البلاد أصبحت الآن خالية تمامًا من الديون.



يقول حمزة بري الذي يصفه الوثائقي برئيس الوزراء، حكومة الصومال المرتدة: لقد حصلنا اليوم على تخفيف ديون بقيمة 5.3 مليار دولار، وتم التنازل عن الدين الذي كان علينا وقدره 5 مليار دولار.

مرحباً. يصادف احتفال الليلة النصر الكبير الذي حققته الصومال في تخفيف الديون، والذي تم الإعلان عنه قبل ساعات فقط.

تم شطب ديون الصومال التي تجاوزت 5 مليارات دولار.



على عكس أكاذيب المسؤولين المرتدين الصارخة، حصلت الصومال على 4.5 مليار دولار في ما يسمى بتخفيف الديون.

والحقيقة أن البلاد لا تزال تواجه قدراً كبيراً من الديون، ولا تزال غارقة في فخ الديون الكلاسيكي الذي وضعه صندوق النقد الدولي.

وبحسب صندوق النقد الدولي، بلغ إجمالي ديون الصومال نحو 766 مليون دولار بحلول نهاية عام 2023، وكان معظمها مستحقاً لدائنين خارجيين.

"The estimated total stock of outstanding debt as of end-2023 stands at US\$766.3 million, of which, US\$698.4 million is external while US\$67.8 million represents central government wage arrears."

INTERNATIONAL MONETARY FUND

SOMALIA

April 17, 2024

FIRST REVIEW UNDER THE EXTENDED CREDIT FACILITY ARRANGEMENT, AND REQUESTS FOR MODIFICATION OF PERFORMANCE CRITERIA—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS

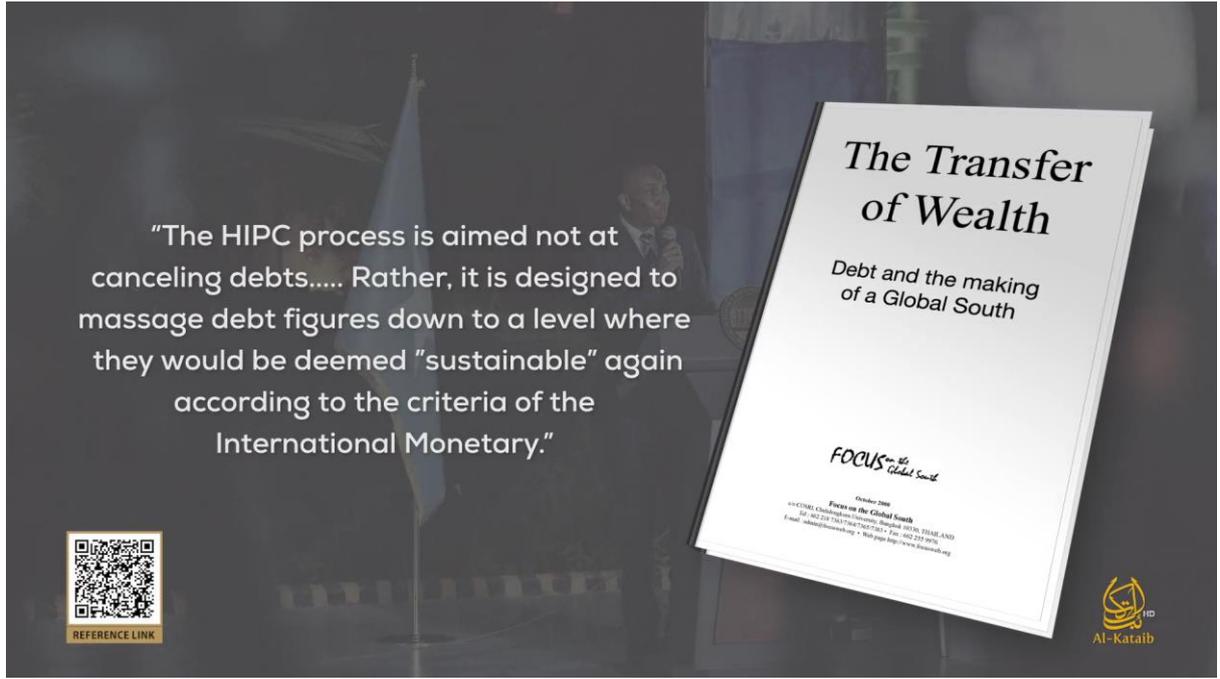
Approved By: Thanos Arvanitis and Allison Holland (IMF), Manuela Francisco and Hassan Zaman (IDA)

Prepared by the staff of the International Monetary Fund (IMF) and the International Development Association (IDA).

Risk of external debt distress:	Moderate
Overall risk of debt distress	Moderate
Granularity in the risk rating	Substantial space to absorb shocks
Application of judgment	No

This Low-Income Countries Debt Sustainability Analysis (LIC-DSA) provides an update of the December 2023 LIC-DSA. The updated LIC-DSA incorporates three new elements: (i) updated borrowing assumptions that incorporate IDA20's moratorium on hardening of financing terms for countries affected by extreme fragility, such as Somalia, which in practice extends the grant status for Somalia until end-June 2025 (previously end-June 2024), (ii) shift in the first year of projections to 2024 (previously 2023), and (iii) updated macroeconomic forecasts. As with the December 2023 LIC-DSA, the baseline assumes full delivery of debt relief under the HIPC Initiative, Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI), and beyond-HIPC assistance at the

ولكن هذا ليس كل شيء. كانت الصومال مدينة أيضاً بديون إضافية قدرها 79 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مباشرة لصندوق النقد الدولي اعتباراً من يونيو 2024، ويترجم هذا المبلغ إلى ما يقرب من 107 ملايين دولار طوال حملتها لاستكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد ضللت الحكومة المرتدة الجمهور مراراً وتكراراً، باستخدام مصطلح تخفيف الديون للإيحاء بأن جميع الديون تم محوها، بينما في الواقع، فإن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقلل الديون فقط إلى مستوى يعتبر مستداماً من قبل صندوق النقد الدولي.



وهذا يعني أن الصومال لا يزال بعيداً عن التحرر من الديون، ولا يزال هناك عبء كبير، وهو عبء ستتوقع الحكومة المرتدة في نهاية المطاف أن يتحمله الشعب من خلال الانخراط في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

فقد وافقت الحكومة المرتدة على متابعة سياسة اقتصادية كان لا بد من الموافقة عليها في واشنطن، مما يعني عملياً تسليم السيادة الاقتصادية للبلاد إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع كون مبلغ 4.5 مليار دولار مجرد ثمن.

ولم يكن هذا عملاً خبيراً، بل كان تنازلاً محسوباً عن السيطرة الاقتصادية الوطنية مقابل قيمة زهيدة.

وأصبح هذا الفقدان للسيادة الاقتصادية واضحاً بشكل متزايد من خلال الشروط الصارمة العديدة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الحكومة الصومالية خلال ما يسمى بعملية تخفيف الديون.

وبعيداً عن المرونة التي تتمتع بها الحكومة المرتدة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، لم يكن أمامها خيار سوى الخضوع للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي. لدي موعد مع البنك الدولي.



يقول عبد الله شيخ علي، نائب وزير المالية، حكومة الصومال المرتدة: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قدم لنا 84 شرطاً. لم يكن الأمر سهلاً. وعلى مدى ثلاث إلى أربع سنوات، كان على الحكومة الصومالية أن تلبية 84 شرطاً حتى تصل إلى نقطة يمكن عندها مناقشة إمكانية تخفيف الديون.



يقول سليمان شيخ عمر، المدير العام لوزارة المالية في حكومة الصومال المرتدة: أتذكر أن الشروط التي كان علينا أن نصل إليها كانت تتجاوز 90 هدفًا للأداء. وكانت بعض الأهداف الإرشادية صارمة للغاية. إما أن تفشل أو تنجح. لا يوجد شيء بينهما. على سبيل المثال، كانت هناك أهداف محددة للإيرادات لا يمكنك أن تنخفض عنها، وعلى نحو مماثل، كانت هناك حدود معينة للنفقات لا يمكنك أن تتجاوزها. كحكومة لديك الكثير من الاحتياجات التي يجب الاهتمام بها والمشاريع التي يجب إنجازها، ولكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يسمحان لك بإدارة إيراداتك وفقاً لاحتياجاتك. يجب عليك اتباع شروط صارمة، وأي انحراف، سواء كان منخفضاً جداً أو مرتفعاً جداً، سيؤدي إلى الفشل. إذا لم تتمكن من تحقيق هدف الإيرادات، فإنك تفشل. إذا تجاوزت حد الإنفاق، فستفشل. إذا قصرت في التوازن فإنك تفشل. عندما تنظر إلى كل هذه الظروف، تدرك أن إدارتها لم تكن بالمهمة السهلة. لم يكن هذا إنجازاً بسيطاً.



يقول عبد الرحمن بيلى. وزير المالية السابق في حكومة الصومال المرتدة: إن صندوق النقد الدولي لا يرحم في هذا النوع من الأسواق، ويعمل وفق مسار صارم. أو على أساس الفشل، إما أن تحقق الأهداف أو لا تحققها. لا يوجد حل وسط. إما أن تنجح أو لا تنجح. لا يوجد نقطة منتصف الطريق.

وفق الوثائقي، باعترافهم، كانت الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي إلزامية، وكان عدم الالتزام بها يعني عدم وجود أي تخفيض. وقد تعرضت هذه الديناميكية لانتقادات علنية من جانب كبير الاقتصاديين السابقين في البنك الدولي، الذي اعترف بأن مثل هذه البرامج لتخفيف أعباء الديون لا تؤدي إلا إلى توسيع نفوذ وسلطة صندوق النقد الدولي في ظل هذه الترتيبات، وأن صندوق النقد الدولي، وليس البلد المدين، هو الذي يحدد ويوافق في نهاية المطاف على السياسات الاقتصادية للبلد، وبدون موافقته، لا يتم منح أي تخفيف للديون.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

"This wholesale 'one size fits all' formula of applying conditionalities smacks of propagating a particular economic ideology at the expense of an entire people's freedom to formulate their own national economic plans for themselves."

Journal of Politics and Law
www.ccsenet.org/journal.html
Vol. 2, No. 4
December 2009

REFERENCE LINK

The Loss of Sovereignty: How International Debt Relief Mechanisms Undermine Economic Self-Determination
Noel G. Villaroman
Monash University, Higher Degree by Research (HDR), Faculty of Law
Building 12, Law Building, Monash University
Clayton, Victoria 3800 Australia
Tel: 61-3- 9792-9218; 61-403-094-432 E-mail: Noel.Villaroman@law.monash.edu.au

Abstract
This article discusses the process that debtor countries go through in the two mechanisms created to work out solutions for their huge and unpayable external debts, namely, the Paris Club and the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative. As the international lending process is structured today, it is through these mechanisms that debtor countries obtain debt forgiveness, reduction or rescheduling. The absolute control of these two mechanisms by creditor countries will be examined, together with the crucial role reserved to the International Monetary Fund (IMF) as the final dispenser of the 'stamp of approval' whether debtor countries will ultimately get debt relief. Also, this article identifies the so-called 'conditionalities' that are attached to debt relief obtained through the Paris Club and HIPC Initiative. What sort of policy prescriptions, 'structural adjustments' or other domestic changes are being pushed through these mechanisms? And finally, this article examines how these conditionalities comport with the principle of economic self-determination of peoples that supposedly guarantees their right to pursue an independent process of economic development. Essentially, this article attempts to answer these questions: Are the Paris Club and HIPC mechanisms fundamentally at odds with economic self-determination? And more generally, are they respectful of the 'rule of law' in the international system?

Keywords: External debt, debt relief, conditionalities, economic self-determination, Paris Club, Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative

The Loss of Sovereignty:
How International Debt Relief Mechanisms

Al-Kataib

إن هذه المجموعة من الشروط لا تساعد إلا على نشر السياسات الاقتصادية المؤاتية للدائنين، مما يمنع شعب البلاد من صياغة سياسات تتماشى مع أولويات التنمية الخاصة به.



في الأساس، تعتبر مبادرة h, i, p, c أداة قوية في أيدي الدول الدائنة التي تفرض من خلالها أيديولوجيتها الاقتصادية على الدول الفقيرة التي ليس لديها خيار آخر سوى الخضوع لها.



بدلاً من التباهي بما يسمى انتصارهم، كان ينبغي على الزعماء المرتدين أن يكونوا صادقين مع الشعب الصومالي وأن يخبروه بالحقيقة، إن ما وصفوه بالإعفاء من الديون لم يكن أكثر من مقايضة وقحة حيث باعت الصومال سيادتها الاقتصادية في مزاد بأكثر من 4.5 مليار دولار إلى الإنترنت.



وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية الدولية لا تزال مدينة بأكثر من 700 مليون دولار للدول والمؤسسات الدائنة، فإن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حققت نجاحاً عظيماً، حيث ضمنت للدول النامية فتح اقتصاداتها، وخصخصة شركاتها العامة، وخفض الإنفاق العام، وسداد ديونها المتبقية في نهاية المطاف، كل ذلك في حين تظل خاضعة لأسيادها في صندوق النقد الدولي.



في الصومال. لقد كانت آثار سياسات صندوق النقد الدولي عميقة وأثرت بشكل مباشر على حياة الشعب الصومالي. خلال فترة حكمه، احتفل الرئيس المرتد السابق محمد عبد الله فارماجو بفخر بانفتاح الاقتصاد.



يقول محمد عبد الله فرماجو، الرئيس السابق للحكومة الصومالية المرتدة: علينا زيادة التجارة وجلب المستثمرين الأجانب. يتعين علينا تحرير التجارة وتحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المشاريع الحرة.



وكانت نتيجة هذه السياسة التدميرية والتخريبية أن السوق الصومالية سرعان ما غمرتها السلع المستوردة الرخيصة، بما في ذلك السلع التي كانت متاحة بسهولة محليا.

ولم يمر هذا التحول دون أن يلاحظه سكان مقديشو، الذين رأوا بأم أعينهم كيف غمرت المنتجات الأجنبية أسواقهم المحلية.



يقول تاجر صومالي: اسمي عبد الرحمن بوبكر جيلاني. في الماضي، كنت منخرطاً في تجارة الفاكهة والخضروات المحلية، ولكن في الآونة الأخيرة، شهدنا تدفقاً للمنتجات المستوردة من دول مثل مصر وأماكن أخرى. أرى أنها مشكلة كبيرة، خاصة وأننا نملك أرضاً خصبة، وينبغي لنا أن نكون من يزود السوق بالمنتجات الطازجة.

تقول تاجرة أخرى: اسمي حواء حسن. ومن المدهش أننا نستورد الفواكه مثل المانجو من مصر وأماكن أخرى. بلدنا كبير، غني بالأنهار والأراضي الخصبة، ونحن قادرون على زراعة طعامنا بأنفسنا. علينا أن نركز على استهلاك ما تنتجه بلادنا، لأنه مصدر رزق شعبنا. نحن لا نريد الاعتماد على الغذاء المستورد من الخارج.



الصومال في حالة من اليأس. قبل أيام قليلة، رأيت الجزر يتم استيراده وتفريغته في المطار. إنها مصيبة لبلدنا وإهانة لشعبنا. أشعر وكأننا نشهد تدهوراً في شعبنا. إن الصومال يتعرض للتقويض على كافة الجبهات، وأنا أحث مواطنيه على الاستيقاظ واتخاذ الإجراءات والبدء في العمل من أجل تحسين بلدنا. فلنركز على زراعة أرضنا ورعاية شعبنا حتى تتمكن من الصمود وعدم السماح لأعدائنا بإضعافنا.

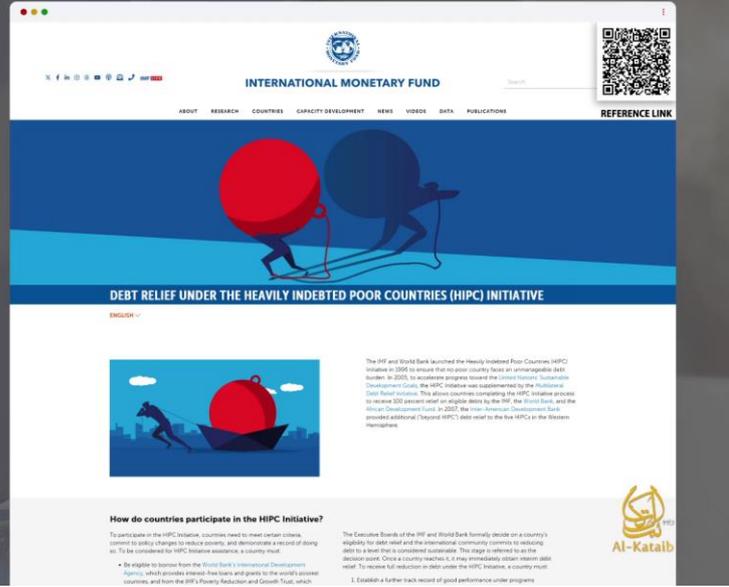


وفق الوثائقي، علاوة على ذلك، أصبحت سياسة خفض الإنفاق الاجتماعي واضحة تماماً عندما اتخذت الحكومة المرتدة على الفور إجراءات كبيرة للحد من الفقر.

إن التخفيضات في ميزانية الصحة في عام 2024 كانت مجرد جانب واحد من الدمار الواسع النطاق الذي ألحقه ما يسمى ببرنامج تخفيف الديون بالصومال، مع بقاء القادة المرتدين سلبيين ومستسلمين لإملاءات نسور صندوق النقد الدولي.

لقد أصبح مدى خضوع الحكومة الصومالية وفقدان السيادة الاقتصادية لصالح صندوق النقد الدولي أكثر وضوحاً خلال إعداد ما يسمى بوثيقة استراتيجية الحد من الفقر، في سياق جهود ما يسمى بتخفيف أعباء الديون.

"To be considered for HIPC Initiative assistance, a country must:.....Develop a Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP) through a broad based participatory process."



ووفقا للمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي بالنسبة لأي دولة ترغب في الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد كان لزاما عليها إعداد ورقة استراتيجية للحد من الفقر. كان من المفترض أن تكون هذه الورقة نتاجاً للملكية الوطنية، وتمت صياغتها من خلال عملية واسعة النطاق وتشاركية وتشاورية داخل البلد الذي تم إعدادها فيه.

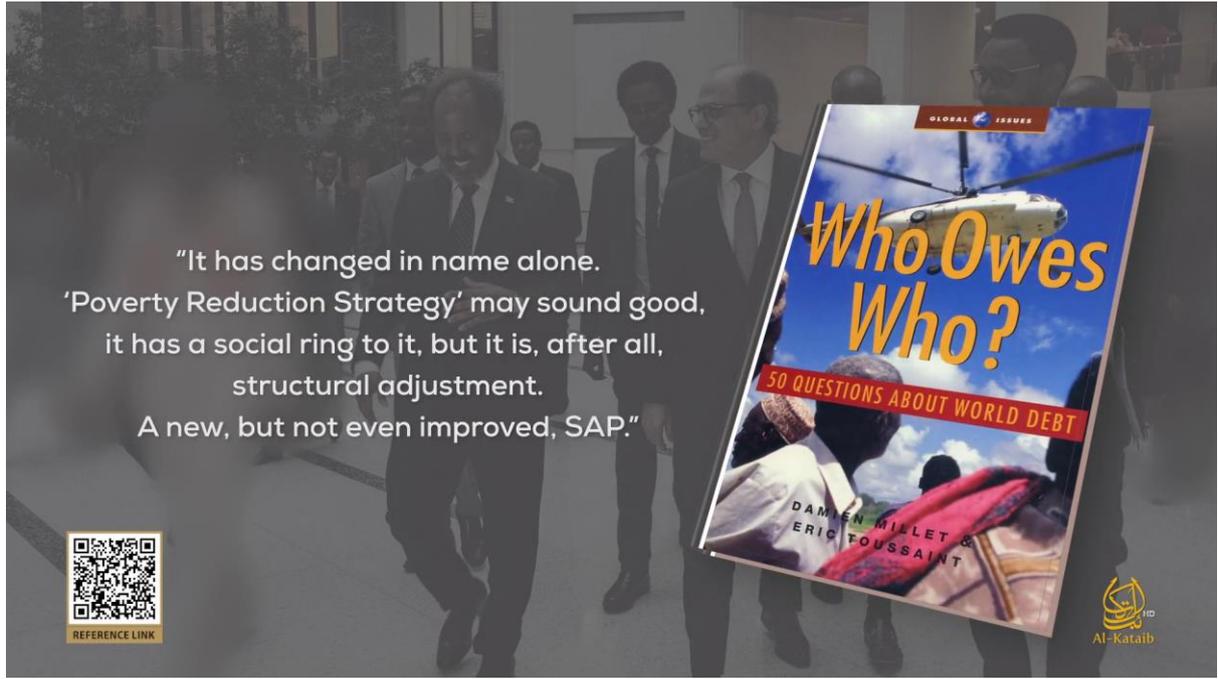
في الظاهر، قد يبدو الأمر بمثابة مبادرة رائعة وإيثارية وسخية، ولكن هذا كان مجرد مثال آخر على مهارة صندوق النقد الدولي في التلاعب باللغة من أجل إبراز صورة إيجابية.



والحقيقة هي أنه على الرغم من التغييرات المتكررة في المصطلحات والاختصارات وأساليب التشاور التي يستخدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن أجندتهما الأساسية ظلت ثابتة طوال الوقت. وينصب تركيزهما الأساسي على خدمة مصالح الدائنين بدلاً من معالجة احتياجات وأولويات الدول المدينة بصدق.

كانت ورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أواخر تسعينيات القرن العشرين، مصممة ظاهرياً كإطار عمل للدول لتفصيل نهجها في مكافحة الفقر. وكان الهدف من ورقة استراتيجية الحد من الفقر أن تحل محل برامج التكيف الهيكلي التي واجهت انتقادات كبيرة بسبب تأثيرها الضار في البلدان النامية.

ولكن سرعان ما انكشف خداع صندوق النقد الدولي، وعندما تم الإعلان عن إطار استراتيجية الحد من الفقر في سبتمبر/أيلول 1999، قوبل بتدقيق فوري وردود فعل عنيفة لكونه إعادة تعبئة لنفس سياسات التكيف الهيكلي القديمة.



"It has changed in name alone.
'Poverty Reduction Strategy' may sound good,
it has a social ring to it, but it is, after all,
structural adjustment.
A new, but not even improved, SAP."



REFERENCE LINK



وسارع المنتقدون إلى الإشارة إلى أنه على الرغم من أن مصطلح "استراتيجية الحد من الفقر" يوحي بأهمية أكبر للعوامل الاجتماعية، فإن استراتيجية الحد من الفقر ببساطة أعادت تسمية نفس سياسات التكيف الهيكلي تحت تسمية جديدة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تقديم ورقة استراتيجية الحد من الفقر باعتبارها نتاجاً للملكية الوطنية الحقيقية، فقد احتفظ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسلطة الاعتراض على البرامج النهائية، الأمر الذي كشف عن سطحية هذا الادعاء.

“NDP9 was submitted to the IMF and World Bank on October 15, 2019, to fulfill the Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative’s poverty reduction strategy requirement.”

INTERNATIONAL MONETARY FUND
IMF Country Report No. 23/287

SOMALIA

POVERTY REDUCTION STRATEGY PAPER—JOINT STAFF ADVISORY NOTE

July 2023

The attached Joint Staff Advisory Note on the Poverty Reduction Strategy Paper for Somalia, prepared by the staffs of the World Bank and the IMF, was distributed with the member country’s 2020 Annual Progress Report on the Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP) to the Executive Boards of the two institutions. The objective of the JSAN is to provide focused, frank, and constructive feedback to the country on progress in implementing its Poverty Reduction Strategy (PRS).

Copies of this report are available to the public from
International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
Telephone: (202) 623-7430 • Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org Web: <http://www.imf.org>

International Monetary Fund
Washington, D.C.

Al-Kataib

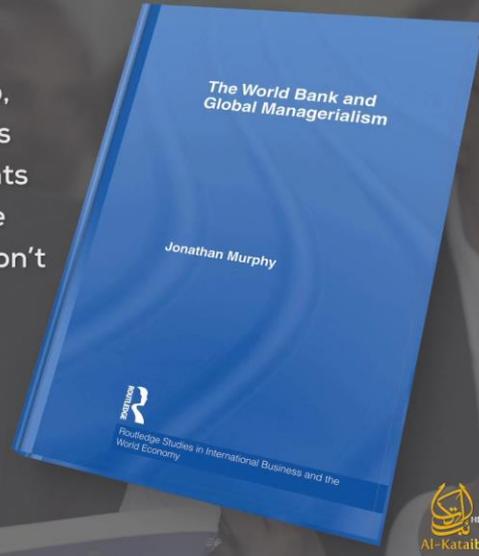
في عام 2019 قدمت الحكومة المرتدة استراتيجيتها للحد من الفقر والمعروفة باسم الخطة الوطنية التاسعة للتنمية إلى صندوق النقد الدولي. بل إن صندوق النقد الدولي ذهب إلى حد الادعاء بأن الوثيقة تمثل ملكية وطنية حقيقية. لكن هذا الادعاء كان معيباً إلى حد كبير. إن الخطة الوطنية التاسعة لم تكن قط نتاجاً للملكية الوطنية، ولا تزال الغالبية العظمى من الشعب الصومالي تجهل تماماً وجوده أو محتوياته.

"Despite the rhetoric of country ownership, there are numerous signs that this remains little more than window-dressing. Documents are often written in English even when the supposed "country-owners" of the process don't understand the language, exposing the dominance of headquarters and the myth of devolved ownership



REFERENCE LINK

PG. 60



وعلاوة على ذلك، فإن الوثيقة غير متاحة حتى باللغة الصومالية، مما يثير تساؤلات خطيرة حول أهميتها المحلية وإمكانية الوصول إليها. وفي الواقع، فإن مفهوم الملكية الوطنية ما هو إلا واجهة إلى حد كبير. تتم صياغة هذه الوثائق في أغلب الأحيان باللغة الإنجليزية، وهي لغة لا يفهمها معظم السكان المحليين.

ويوضح هذا أنه على الرغم من الخطاب الدائر حول الملكية الوطنية، فإن السيطرة الحقيقية تظل في أيدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولا يمكن تجاهل دور وزراء المالية في تفاقم هذه العبودية والنفاق.

"As one finance minister said recently of his country's poverty-reduction strategy:
"We do not want to second guess the Fund. We prefer to pre-empt them by giving them what they want before they start lecturing us about this and that. By doing so, we send a clear message that we know what we are doing i.e., we believe in structural adjustment."



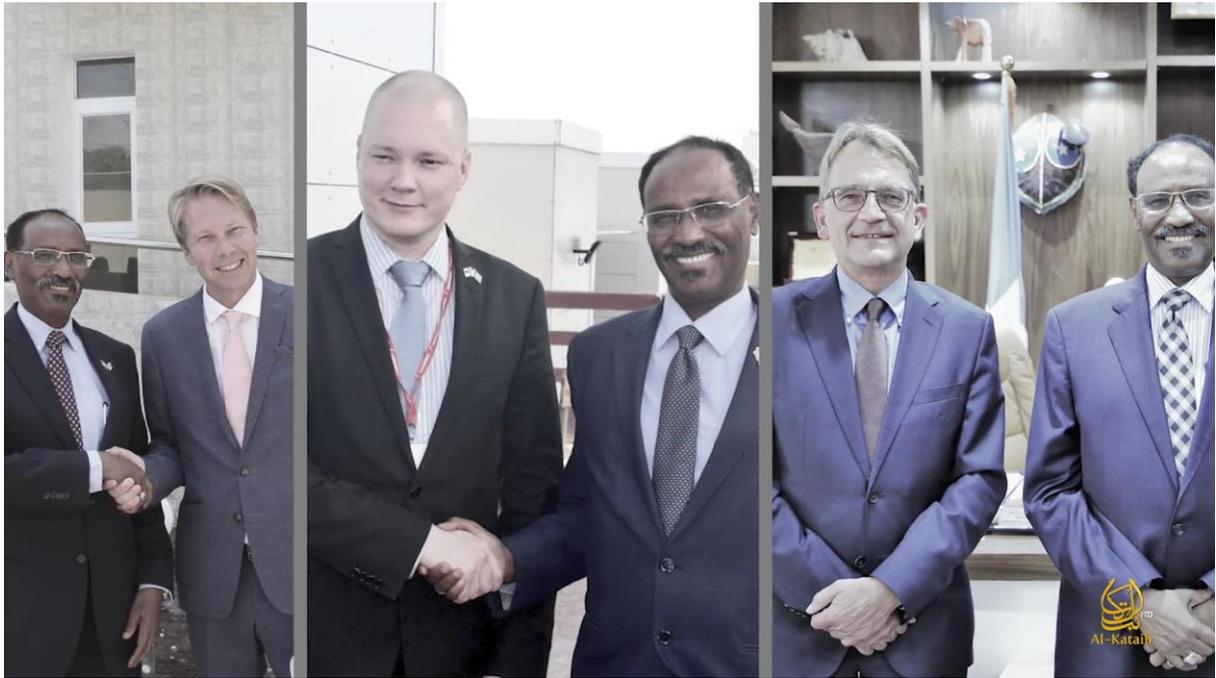
REFERENCE LINK

PG. 308



وبحسب اعتراف أحد وزراء المالية الأفارقة، فإنه عند إعداد استراتيجية الحد من الفقر، فإنهم غالباً ما يتوقعون تفضيلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تجنب الانتقادات أو التوبيخ الشديد من هاتين المؤسساتين.

ويرسل هذا النهج إشارة واضحة إلى المشرفين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنهم يدعمون التعديلات الهيكلية. وفي جوهر الأمر، يعطي هؤلاء الوزراء الأولوية لاسترضاء المسؤولين في واشنطن على معالجة احتياجات شعوبهم.



وقد عبر وزير المالية الصومالي السابق عن هذا الموقف بصراحة، حيث ذكر أن الفائدة الأهم التي حصلوا عليها من برنامج تخفيف الديون كانت تحسين صورتهم أمام شركائهم الدوليين.



يقول عبد الرحمن بيلي: أول شيء حققناه، والذي أريد من الشعب الصومالي أن يفهمه، هو القدرة على الجلوس مع الناس، وتوقيع الاتفاقيات، ثم تنفيذ ما وقعناه بشكل كامل. الأهم هو أننا اكتسبنا ثقة الناس ليقولوا إن الصومال وقعت اتفاقيات قبل عامين ثم نفذتها كما وعدت، وهذا إنجاز رئيسي.



وفق الوثائقي، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتصوير نفسيهما كمنظمات خيرية من خلال إطلاق اسم إيجابي ومتفائل على ورقة استراتيجية الحد من الفقر، فقد أثبتت المبادرة فشلها الذي لا يمكن إنكاره. تتكون الورقة إلى حد كبير من سياسات نظرية تم توضيحها في جرة موسعة. وملأت الوثائق التي فشلت في مواكبة أو معالجة الظروف الحقيقية التي يواجهها الناس على الأرض. وبدلاً من أن يكون لها تأثير ملموس على الفقر، أصبحت استراتيجية الحد من الفقر أداة أخرى لتعزيز الأجندات الليبرالية الجديدة الغربية في الدول النامية، وبدلاً من أن تُعزز التنمية الحقيقية أو تُخفف من وطأة الفقر، فقد ساهمت في دعم الإطار الاقتصادي القائم الذي يُفيد مصالح الدول الأجنبية الأكثر ثراءً، تاركةً القضايا الأساسية المتمثلة في عدم المساواة ونقص التنمية دون حل.



يقول ويليام راسل إيسترلي، خبير اقتصادي، سكرتير جامعة نيويورك: لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خطأً للحد من الفقر العالمي تُسمى "أوراق استراتيجية الحد من الفقر"، وهي مُدرجة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وهي كتاب مرجعي من 1246 صفحة.

هل تعلم؟ ما يؤلمني حقاً كشخص يعمل كثيراً مع زملاء من إفريقيا في جامعة نيويورك، والزملاء الذين أقابلهم عندما أזור أو أسافر إلى إفريقيا، هو أنه يبدو أن الحملة لإنقاذ إفريقيا، أو إنقاذ فقراء إفريقيا، هي هذا النوع من الحملات الأوروبية والأمريكية التي يبدو أنها تتسع للجميع باستثناء الأفارقة.

الآن لا يوجد مجال لهذا النوع من الجهود المحلية التي من شأنها أن تبدأ من تلقاء نفسها وتجذب التمويل. لذا تخلص من نموذج الإقراض للتكيف الهيكلي بأكمله، حيث تقرر في واشنطن ما يجب أن تفعله دولة فقيرة، وتفرض تلك الخطة من الأعلى إلى الأسفل. لم ينجح ذلك. لذا تخلص من ذلك.

تخلص من أوراق استراتيجية الحد من الفقر. لا، لم يقض أحد على الفقر أبداً بورقة استراتيجية الحد من الفقر.

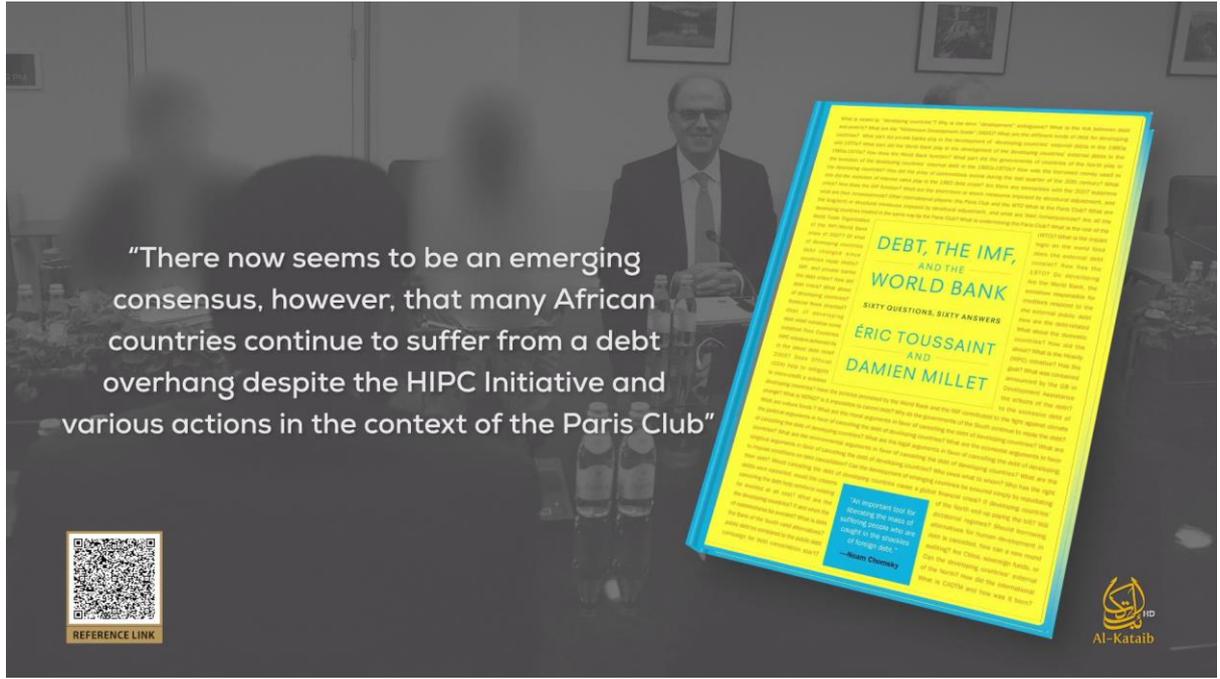
تخلص من أوراق استراتيجية الحد من الفقر. لم يقض أحد على الفقر أبداً بورقة استراتيجية الحد من الفقر.

The image shows a screenshot of a webpage from Global Finance. On the left side, there is a list of the top 10 poorest countries in the world for 2024:

1. South Sudan
2. Burundi
3. CAR
4. DRC
5. Mozambique
6. Niger
7. Malawi
8. Liberia
9. Madagascar
10. Yemen

The main content of the article is titled "Poorest Countries in the World 2024" and is dated May 6, 2024. The author is Luca Ventura. The article discusses the challenges faced by the world's poorest countries, including civil wars, ethnic and sectarian strife, COVID-19, soaring inflation, and the war in Ukraine. It also mentions that GDP per capita is often considered the standard metric, but purchasing power parity (PPP) can better assess an individual's living standards.

وفق الوثائقي: لإثبات فشل استراتيجية الحد من الفقر المستخدمة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) للحد من الفقر، يكفي ملاحظة أن ثماني دول من أفقر عشر دول في العالم بحلول عام 2024 هي دول وصلت إلى نقطة اكتمال برنامج HIPC، أي الدول الفقيرة المثقلة بالديون.



أنشئت مبادرة HIPC بهدف توفير حل دائم لأزمة ديون الدول الفقيرة، وفي هذا الصدد، لم تفشل فحسب، بل كان فشلها بأئسأ.

هناك إجماع متزايد على أن العديد من الدول الأفريقية التي شاركت في مبادرة HIPC لا تزال تعاني من ديون ضخمة.

حتى الدول التي تفي بمتطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدقة لا تزال تفشل في خفض أقساط ديونها الخارجية إلى مستويات قابلة للاستدامة بنهاية العملية، فإن مبادرة HIPC لم تنجح في جعل عبء الديون غير المستدام مستداماً، على الرغم من أن هذا هو هدفها المعلن.

DEBTS OF AFRICAN COUNTRIES THAT COMPLETED HIPC PROGRAM

[AS OF DECEMBER 2023]

COUNTRY	EXT.CREDITORS	IMF LOANS	COUNTRY	EXT.CREDITORS	IMF LOANS
BENIN	\$2.804 B	\$0.938 B	MADAGASCAR	\$3.085 B	\$0.881 B
BURKINA FASO	\$3.056 B	\$0.422 B	MALAWI	\$2.102 B	\$0.433 B
BURUNDI	\$0.611 B	\$0.136 B	MALI	\$4.192 B	\$0.465 B
CAMEROON	\$9.375 B	\$1.526 B	MAURITANIA	\$4.150 B	\$0.372 B
C.A.R	\$0.780 B	\$0.292 B	MOZAMBIQUE	\$10.910 B	\$0.759 B
CHAD	\$1.724 B	\$0.673 B	NIGER	\$3.728 B	\$0.535 B
COMOROS	\$0.200 B	\$0.025 B	RWANDA	\$3.258 B	\$0.643 B
D.R.C	\$4.963 B	\$2.159 B	ST AND PRINCEPE	\$0.293 B	\$0.032 B
REP. OF CONGO	\$4.605 B	\$0.437 B	SENEGAL	\$8.571 B	\$1.529 B
COTE D'IVOIRE	\$13.070 B	\$3.033 B	SIERRA LEONE	\$1.615 B	\$0.440 B
ETHIOPIA	\$27.270 B	\$1.479 B	SOMALIA	\$0.766 B	\$0.107 B
THE GAMBIA	\$0.587 B	\$0.150 B	TANZANIA	\$22.054 B	\$1.152 B
GHANA	\$20.467 B	\$3.089 B	TOGO	\$1.442 B	\$0.370 B
GUINEA	\$1.458 B	\$0.470 B	UGANDA	\$6.241 B	\$1.340 B
GUINEA-BISSAU	\$1.095 B	\$0.066 B	ZAMBIA	\$11.660 B	\$1.152 B
LIBERIA	\$0.826 B	\$0.208 B			

SOURCE



CIA FACTBOOK



IMF



Al-Kataib

وبحلول نهاية عام 2023، بلغ إجمالي الدول التي أكملت مبادرة HIPC بنجاح 37 دولة، منها 31 دولة أفريقية. ومع ذلك، ورغم بلوغ ما يُسمى نقطة الإنجاز، تكشف بيانات صندوق النقد الدولي وكتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن جميع هذه الدول لا تزال تعاني من ديون ضخمة مستحقة للدائنين الخارجيين، بما في ذلك التزامات كبيرة تجاه صندوق النقد الدولي نفسه، وأن وعود تخفيف أعباء الديون لم تُسهم في تخفيف أعبائها المالية.

حتى الدول التي أشاد بها القادة المرتدون وشجعوا الشعب الصومالي على الاقتداء بها، مثل ساحل العاج والسنغال ورواندا، لم تُحقق تقدماً يُذكر في خفض الديون والحد من الفقر، على الرغم من زعمها الاستفادة من الإنجاز الكامل لمبادرة "h, i, p, c".



يقول عبد الرحمن بييلي: من الممكن لأي دولة أن تُحرز تقدماً حقيقياً بعد تخفيف أعباء ديونها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك دول ساحل العاج والسنغال التي نجحت بعد تخفيف أعباء ديونها. ورواندا مثال آخر على دولة أظهرت تحسناً ملحوظاً. علينا أن نقتدي بهذه الدول ونتعلم من نجاحاتها لما حققته من نتائج ملموسة.

<p>IVORY COAST</p> <p>Debt: \$13.070 B</p> <p>Poverty: "Côte d'Ivoire may be one of West Africa's biggest economies, but the majority of its people have no share in the country's economic success"</p>	<p>SENEGAL</p> <p>Debt: \$8.571 B</p> <p>Poverty: "Senegal is one of the most stable countries in West Africa. However, this stability barely conceals the poverty that prevails there. More than half of its 15.4 million inhabitants (2016) live below the poverty line."</p>	<p>RWANDA</p> <p>Debt: \$3.258 B</p> <p>Poverty: "More than half of the population 56.5% live on less than \$1.90 a day and FCDO's analysis finds that poverty reduction has "stagnated" since 2014."</p>
<p>GERMAN MINISTRY OF ECONOMY</p> <p></p> <p>REFERENCE LINK</p>	<p>OXFAM INTERNATIONAL</p> <p></p> <p>REFERENCE LINK</p>	<p>THE GUARDIAN</p> <p></p> <p>REFERENCE LINK</p> <p></p>

في الصورة أعلاه حال الدول التي يدعو للاقتداء بها بينما هي معلقة بالديون أيضا

على الرغم من هذه المستويات المذهلة من الفقر والديون، يُجادل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمدافعون عنهما باستمرار بأن هذه الدول في طور النمو واقتصاداتها في نمو.

تستند هذه الحجة إلى فهم رأسمالي للتنمية والنمو يركز على الأرقام بدلاً من الناس.



في الواقع، يجب أن تدور التنمية حول تغيير حياة الناس، وليس فقط المقاييس الاقتصادية. الأمر لا يتعلق بالمصانع والسدود والطرق، ولكن كيف يمكن لدولة أن تلبية الرعاية الاجتماعية لشعبها؟

يقول الشيخ مهد وارسمي، أحد كبار قادة حركة الشباب المجاهدين: الصومال دولة فاشلة ومتعثرة، دولة هشة. غالباً ما يصف الكافرون الصومال بأنها دولة فاشلة أو دولة هشة، نظراً لتاريخها من الانهيار والصراعات الداخلية. يستخدمون هذا كمبرر لفرض نفوذهم على اقتصاد البلاد. ومع ذلك، فقد علمنا الواقع على الأرض أنه كلما ظل الصومال مستقلاً عن الأنظمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحسن اقتصاده. هذا ليس مجرد ادعاء ندعيه، هذا هو الواقع الذي نطرحه. إنها حقيقة مدعومة بالأبحاث والبيانات. ومن التقارير الرئيسية التي يمكننا الرجوع إليها دراسة جامعة جورج ميسون لعام 2008 بعنوان "أفضل حالاً بدون جنسية".

وقد أبرز هذا التقرير أن اقتصاد البلاد كان في الواقع أفضل خلال فترة انهيار الدولة في الصومال مما كان عليه في فترة وجود الحكومة في السلطة.

كما أظهرت الدراسة أنه خلال سنوات الفوضى، كان الوضع الاقتصادي في الصومال في كثير من الأحيان أفضل من العديد من البلدان الأفريقية الأخرى من حيث جودة الحياة والنشاط الاقتصادي، بما في ذلك التجارة ونمو الأعمال.



"In fact, prior to the large monetary injections in Somalia in March of 1999 and then in 2000, the SoSh showed greater stability than the national currencies of both Ethiopia and Kenya."



وأكد التقرير أيضاً أن الشلن الصومالي كان أقوى من كل من العملات الإثيوبية والكينية خلال تلك الفترة.

ليس هدفنا هو التلميح إلى أن الناس يجب أن يعيشوا بدون حكومة أو في حالة من الفوضى، ولكن الحقيقة هي أن النظام العالمي والمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك القادة الصوماليين المرتدين، قد لعبوا دوراً مهماً في الركود الاقتصادي في الصومال وساهموا في النكسات والفقر الذي واجهته البلاد.

هدفنا هو التوضيح لشعبنا إمكانية تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنمية دون الاعتماد على النظام العالمي القائم على الاستغلال والربا.



كما هو الحال مع الكيانات الرأسمالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تُعطي الأولوية دائماً لمصالح الدائنين، وتنظر إلى الاستدامة من منظور اقتصادي ضيق، بدلاً من التركيز على التنمية البشرية والاجتماعية. صندوق النقد الدولي ليس منظمة خيرية أو إثارية، بل هو طرف رئيسي في النظام المالي العالمي يخدم مصالح الدائنين الأثرياء.

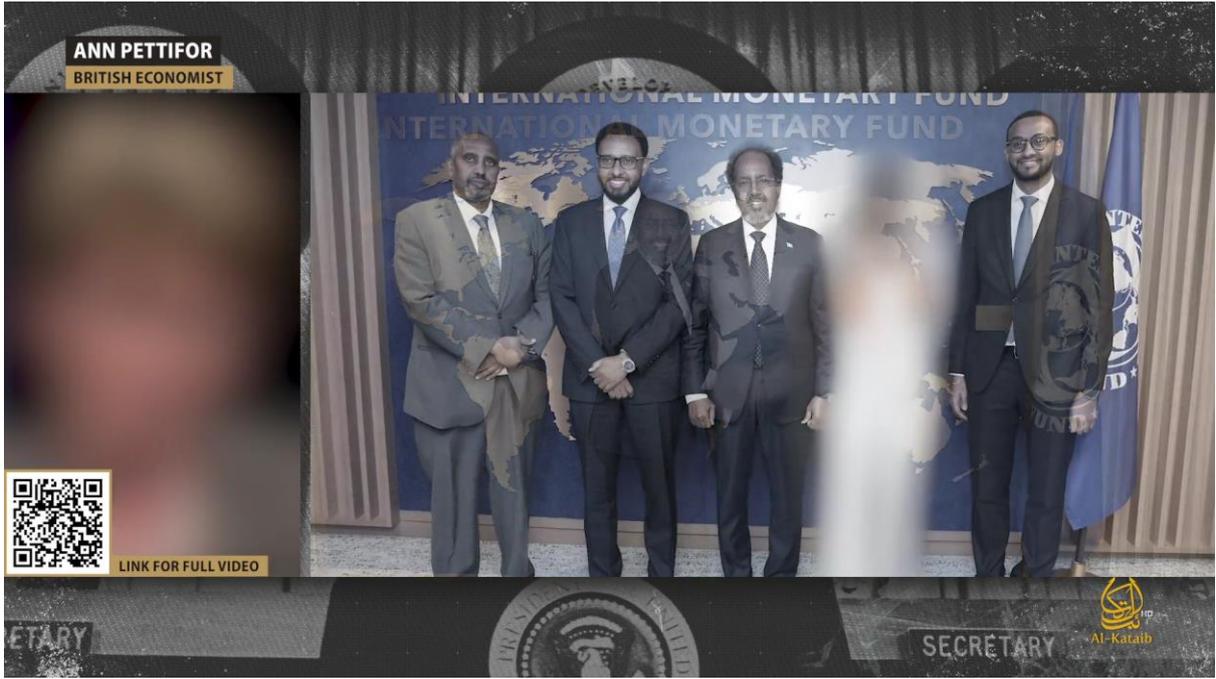
ينصب تركيزه الأساسي على ضمان سداد الديون والحفاظ على الاستقرار المالي لصالح أصحاب المصلحة من الدائنين، مع مراعاة ضئيلة للآثار السلبية على الدول المدينة وشعبها.



يقول سام فاكنين، رئيس تحرير مجلة غلوبال بوليشن: تتمثل المهمة الأولى لصندوق النقد الدولي في ضمان مصالح الدائنين، الدائنين الخارجيين، وخاصة البنوك، وكذلك الدول الأخرى التابعة لدول أخرى والمؤسسات المالية الدولية. لذا، يهتم صندوق النقد الدولي بشكل رئيسي بالسيولة والملاءة المالية مهما كلف الأمر. ولا يهتم إطلاقاً بالتكاليف الاجتماعية أو السياسية أو حتى التجارية.

هل تُعرف السياسات والوصفات الجماعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي باسم "إجماع واشنطن"، وهل هذه الوصفات والسياسات الجماعية مفيدة أم عكسية؟

لقد تلقيتُ نصائح من بعض الحكومات في أوروبا الوسطى والشرقية. ورأيي، مهما كان، أن تدخل صندوق النقد الدولي في هذه البلدان غير مجدٍ. لقد رأيتُ تطبيق "إجماع واشنطن" في قارة أخرى، في أفريقيا. ورأيتُ تطبيقه في جنوب أوروبا وجنوب شرقها، وفي البلقان، وهذا ليس مشهداً يستحق المشاهدة. "إجماع واشنطن" يحمي البنوك، لا الدول.



تقول آن بيتيفور، الخبيرة الاقتصادية البريطانية: أعتقد أن صندوق النقد الدولي، كما يشير تقريركم بحق، يواصل التصرف كما لو كنتم، إن شئتم، كـ"كاربانكل" على هذا "مصاص الدماء" العملاق، وهو مصالح الدائنين حول العالم، أي المصالح المالية التي استولت، بمعنى ما، على أصول أقرضت الحكومات بتهور، وتتوقع الآن من دافعي الضرائب إنقاذها.



يقول أليكس كالينيكوس، كلية كينجز، لندن: إنه ليس إنقاذاً للدول المعنية. إنها عملية إنقاذ لدائنيهم، وهذا، إلى جانب سياسات التقشف التي كانت جزءاً من ثمن ما يُسمى بعمليات الإنقاذ، يجعلها موضع شك كبير ليس فقط من منظور اقتصادي، بل وأخلاقي أيضاً.



يقول المعلق في ختام الحلقة الثانية من الوثائقي: في الجزء التالي والأخير من هذه السلسلة، سنتناول آثار صندوق النقد الدولي، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الصومال، وكيف تحول برنامج تخفيف الديون، الذي حظي بإشادة واسعة، إلى كارثة على السكان المحليين. سنستكشف كيف أن المبادرة، بدلاً من تقديم الإغاثة الموعودة، لم تُسهم إلا في تعميق معاناة الشعب الصومالي، لا سيما من خلال فرض ضرائب على سكان يعانون أصلاً.



END OF PART 02
TO BE CONTINUED



Al-Kataib
FOUNDATION FOR MEDIA PRODUCTIONS 1446H / 2025

تم تفريغ وترجمة الحلقة الثانية من وثائقي الكتائب من قبل وكالة شهادة الإخبارية.

